د. أنس وهابي

من التبعية إلى السيادة: دراسة تحليلية للسياسة الزراعية في المغرب وأثرها على الهجرة.

نستعرض في هذا المقال التحليلي التباين البنيوي في السياسة الفلاحية المغربية؛ فرغم الاستثمارات الهائلة في القطاع الزراعي منذ الستينيات (سياسة السدود)، إلا أن المغرب لا يزال يواجه تحديات جمّة في تحقيق الأمن الغذائي. يكمن الخلل الرئيس في اعتماد "نموذج تصديري" يعطي الأولوية للمنتجات ذات القيمة المضافة العالية الموجهة للخارج، على حساب التنمية المستدامة التي تستهدف الفلاح الصغير والاحتياجات المحلية. ففهم أزمة الهجرة في المغرب لا يمكن أن يكتمل دون تفكيك بنية النظام الزراعي الذي اعتمده المغرب منذ الاستقلال. إذ لا يمكن أن ننظر إلى الهجرة كظاهرة ديموغرافية معزولة، بل كأثر جانبي حاد لنموذج تنموي زراعي ضحّى بالاستقرار الاجتماعي مقابل النمو التصديري.

في نفس السياق، تلعب جماعات المصالح دوراً محورياً في توجيه الموارد لصالح الزراعات الكبرى والري الواسع، مما يعزز الفوارق الطبقية في العالم القروي. من هذا المنطلق، يكمن التباين البنيوي في أن المغرب، رغم كونه بلداً زراعياً بامتياز، يجد نفسه اليوم أمام هشاشة مزمنة في أمنه الغذائي. لقد ورثنا نموذجاً "كولونيالياً" يقدس الري الواسع (حيث استمر المغرب في تبني رؤية وأهداف تعود لفترة الاستعمار من خلال سياسة المليون هكتار مسقي، والتي تخدم الأغراض التجارية أكثر من خدمة الأمن الغذائي للمواطن البسيط)، لكننا وجهنا هذه الموارد لخدمة فئة محدودة من كبار الملاكين. هذا التوجه نحو "الزراعة التصديرية" (مثل الحوامض، الطماطم والأفوكادو) جعلنا نرهن قوتنا اليومي لتقلبات الأسواق العالمية؛ فنحن نصدر "الماء والجهد" لنستورد في فترات الجفاف "القمح، اللحوم الحمراء... والزيوت".

من هذا المنطلق، يعد الأمن الغذائي أو غيابه، المحرك الصامت وراء حركات النزوح والهجرة في المغرب، وهو ما يمكن استخلاصه من الأسباب التالية:

اقتلاع الجذور الاقتصادية: إن السياسات العمومية الفلاحية (مثل مخطط المغرب الأخضر) ركزت على كبار الملاكين والشركات المصدرة. هذا التهميش أدى إلى إضعاف القدرة الشرائية للفلاحين الصغار (الذين يمثلون جزءاً كبيراً من سكان المغرب 37% يعيشون على الزراعة). فعندما نركز الدعم العمومي والتمويل في يد مجموعات الضغط الكبرى (مثل FENAGRI, COMADER أو UMA)، فإننا نسحب البساط من تحت أقدام "الفلاح الصغير". هذا الفلاح الذي يمثل عصب الحياة في القرى، يجد نفسه عاجزاً عن المنافسة أو الصمود أمام الجفاف، مما يحوّل قريته من أرض للرزق إلى سجن للمستقبل، فتصبح الهجرة نحو الدار البيضاء أو الضفة الشمالية للمتوسط هي استراتيجية "البقاء" الوحيدة.

الهشاشة البيئية والنزوح القسري: إن تركيز السياسات الفلاحية على المحاصيل المستنزفة للمياه في مناطق تعاني أصلاً من الإجهاد المائي أدى إلى تدمير الواحات والمناطق البورية. وبالتالي يمكن اعتبار "لاجئي المناخ" في المغرب "كضحايا سياسات زراعية" لم تحترم التوازنات البيئية، مما أجبر آلاف الأسر على النزوح بعد جفاف آبارهم وفشل محاصيلهم المعيشية. ففي ظل غياب آليات الحماية وضعف "السيادة الغذائية"، يجد سكان القرى والأرياف أنفسهم عرضة

لصدمات الجفاف وتقلبات الأسعار. حيث أن عدم القدرة على الوصول إلى الموارد (الماء والأرض والتمويل) يحوّل الفلاح من منتج إلى "نازح بيئي" أو "مهاجر اقتصادي".

ارتباط الكرامة بالسيادة: تعد "السيادة الغذائية" كحق للشعوب في ضمان وتحديد نظامها الغذائي. وغياب هذا الحق يعني فقدان السيطرة على العيش الكريم، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى اضطرابات اجتماعية واحتجاجات، مما يعزز الرغبة في الهجرة بحثاً عن بيئة أكثر أماناً واستقرارا بالتالي الهجرة هنا هي صرخة احتجاج ضد نظام غذائي لا يضمن للمواطن "السيادة". عندما يفقد الفلاح القدرة على التحكم في بذوره وأرضه وقراره الزراعي، فإنه يفقد شعوره بالانتماء للأرض، مما يسهل قرار القطيعة والرحيل.

وبالعودة لمسار صناعة السياسات العمومية، نجد أن "مجموعات المصالح" هي التي صاغت مرجعيات العمل الزراعي. لقد تشكلت تحالفات بين الإدارة وكبار الفاعلين لتعزيز نموذج "المغرب الأخضر" الذي، وإن زاد من الإنتاجية، إلا أنه فشل في تحقيق العدالة التوزيعية. حيث نجد أن هذه السياسة أقصت الفلاح الصغير من "الأجندة السياسية"، وهو ما نعتبره السبب المباشر في إفراغ العالم القروي من طاقاته البشرية.

إن الحديث عن "السيادة الغذائية" كنموذج جديد بدأ يفرض نفسه في الخطاب السياسي (خاصة بعد خطاب الملك في 2021 حول المخزون الاستراتيجي). في الواقع لا يجب تناول موضوع "السيادة الغذائية" فقط كمفهوم تقني، بل كإطار سياسي واجتماعي جديد يمكنه الحد من ظاهرة الهجرة عبر:

- **إعادة الاعتبار للفلاح الصغير:** الحق في الغذاء الصحي، الوصول العادل للموارد، وإشراك صغار الفلاحين في صنع القرار. عبر توجيه التمويل والبحث العلمي لتحسين إنتاجية الزراعات المعيشية، مما يضمن استقرار السكان في مجالاتهم الأصلية.
- **التحول من "الأمن" إلى "السيادة":** تحويل السياسة الزراعية من "التصدير لأجل العملة الصعبة" إلى "الإنتاج لأجل الاكتفاء الذاتي وضمان الكرامة". فالأمن الغذائي قد يتحقق عبر الاستيراد، لكن السيادة تتحقق عبر الإنتاج المحلي المستدام. هذا التحول سيخلق فرص شغل حقيقية للشباب القروي، مما يقلل من جاذبية الهجرة السرية.
- **بناء المخزون الاستراتيجي:** يكمن الحل في تقوية قدرات الفاعلين المحليين وبناء "مخزون استراتيجي" يحمي المغرب من الصدمات الدولية (مثل آثار الحرب الروسية الأوكرانية). كما جاء في التوجهات الأخيرة للدولة، فإن تأمين الغذاء هو جزء من "الأمن القومي". فاستقرار الأسعار وتوفر الغذاء هو صمام الأمان الذي يمنع الهزات الاجتماعية المحفزة للنزوح الجماعي.

ختاماً، إن الربط بين الأمن الغذائي والهجرة في المغرب، هو ربط بين "السياسة" و "البقاء". فالفشل في تحقيق سيادة غذائية حقيقية تضع الفلاح الصغير في صلب اهتماماتها يعني استمرار استنزاف القرى لصالح المدن أو دول الشمال. الحل، لا يكمن فقط في زيادة الإنتاج، بل في عدالة التوزيع ودمقرطة الوصول إلى الموارد.
وهنا نؤكد أن المغرب يقف عند مفترق طرق؛ فإما الاستمرار في نموذج "التصدير والتبعية" وما يتبعه من نزيف ديموغرافي وهجرة مستمرة، أو الانتقال الجريء نحو "السيادة الغذائية" التي تضع كرامة الإنسان واستقرار الفلاح فوق منطق الربح السريع. إن معالجة أزمة الهجرة تبدأ من الإصلاح الحقيقي للسياسات العمومية الفلاحية قبل سياسة تشديد الحراسة على "الحدود".